صلة الموصول

٩٦ ـ وَكُلُّهـا يَلْـزَمُ بَـعْـدَهُ صِـلَـهْ عَـلَـى ضَـمـيـرٍ لائِـقٍ مُـشْـتَـمِـلَـهْ[(١)]

الموصولاتُ كُلُّها ـ حرفيةً كانت أو اسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.[(2)]

ويشترطُ في صلة الموصول الاسميِّ أنْ تشتملَ على ضميرٍ لائقٍ بالموصول[(3)]: إنْ كان مفرداً فمفردٌ، وإن كان مذكَّراً فمذكَّرْ، وإنْ كان غيرَهما فغيرُهما، نحو: «جاءَني الَّذي

---

(١) «وكلها» الواو للاستئناف، كل: مبتدأ، وكل مضاف، والضمير مضاف إليه، ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها، خلافاً لتعميم الشارح، لأن الناظم نعت الصلة بكونها مشتملة على عائد، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمي، ولأن الناظم لم يتعرض للموصول الحرفي هنا أصلاً، بل خص كلامه بالاسمي، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله: «موصول الأسماء»؟ «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد: ظرف متعلق بقوله: يلزم، وبعد مضاف، والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله: «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة.

(2) قال المرادي: فإن قلت: مقتضى قوله: «يلزم أنها لا تُحذَفُ، وحذفُها جائزٌ إذا دلَّ عليها دليلٌ أو قُصِدَ الإبهام، ولم يكن صلة «أل» كقول الشاعر:

نـحـنُ الألـى فـاجـمَـعْ جـمـو عَـكَ ثـم وجِّـهْـهُـم إلـيـنـا

أي: نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً وتقديراً، فهي لازمةٌ فيه، وإن حُذفت لفظاً.

«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤١.

وقال الأشموني ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩: لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، وأما نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] ففيهِ متعلّقٌ بمحذوف دلت عليها صلة «الـ» لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ويُشترَطُ في الصلة أن تكون معهودة، أو مُنزَلةً مَنزِلةَ المعهود، وإلا لم تصلح للتعريف.

(3) وهو المسمى: العائد.

وقد تشتمل بدلاً من الضمير على اسمٍ ظاهر كقوله:

سعـادُ الـذي أضنـاكَ حبَّ سعـاد

وقوله:

وأنت الـذي في رحمـةِ الله أطمع

وهو قليلٌ شاذٌ لا يُقاس عليه. ينظر: الأشموني ١/ ٢٦٠، والمرادي ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنَّى والمجموع، نحو: «جاءَني اللَّذانِ ضَرَبْتُهُما، والّذينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنَّث، تقول: «جاءَتِ الَّتي ضَرَبْتُها، واللَّتانِ ضَرَبْتُهُما، واللَّاتي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكونُ الموصولُ لفظُه مفرداً مذكَّراً، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرَهما، وذلك نحو: «مَنْ، وما» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكَّر، فيجوزُ حينئذ مراعاة اللَّفظِ ومراعاة المعنى، فتقول: «أعجَبَني مَنْ قامَ، ومَنْ قامَتْ، ومَنْ قاما، ومَنْ قامَتا، ومَنْ قاموا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهها الّذي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدي الّذي ابْنُهُ كُفِلْ[١]

صِلَةُ الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ[2] والجارَّ والمجرور، وهذا في غيرِ صِلَةِ الألفِ واللَّام، وسيأتي حكمها.

---

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو: حرف عطف، شبه: معطوف على جملة، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه: والذي وُصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة، وقيل: قوله: «جملة» مبتدأ، وقوله: «الذي» خبره، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله: «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جارة لمحذوف تقديره: كقولك، ومن: اسم موصول مبتدأ «عندي» عند: ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة، وعند مضاف، والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن: مبتدأ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: ابنه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي.

(2) قيّده ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/ ١٦٧ بالظرف المكاني.

وقال في «ضياء السالك»: لأنه هو الذي يكون متعلقُهُ في الصلة كوناً عامّاً واجبَ الحذف، أو كوناً خاصّاً واجب الذكر، إلا عند وجود قرينة، فيجوز حذفه وذكره، أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقُهُ إلا خاصّاً، ولا يُحذَفُ إلا بقرينةٍ، ويُشتَرط لوقوعه صلة: أن يكون الزمن قريباً من الكلام؛ نحو: نزلنا المنزل الذي البارحةَ، أو أمسِ، أو آنفاً... تُريد: الذي نزلناه البارحةَ... إلخ. فإن كان الزمن بعيداً من زمن الإخبار، لم يُحذَف العامل.

وَيُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصولِ بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون خبرية[(١)].

الثاني: كونها خاليةً من معنى التَّعجب[(٢)].

الثالث: كونها غيرَ مفتقرة إلى كلامٍ قبلها. واحتُرزَ بـ«الخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبية والإنشائية، فلا يجوز: «جاءَني الَّذي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسائي، ولا: «جاءَني الّذي لَيْتَهُ قائِمٌ» خلافاً لهشام، واحتُرز بـ«خالية من معنى التَّعجب» من جملة التعجُّب، فلا يجوز: «جاءَني الّذي ما أَحْسَنَهُ» وإنْ قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الَّذي لَكِنَّهُ قائم»، فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «ما قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

---

(١) ذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية، واستدل على ذلك بالسماع، فمن ذلك قول الفرزدق:

وَإِنِّـي لَـرَاجٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتـي ... لَـعَـلِّـي وإن شَـطَّـت نَـواهَـا أزُورُهَـا

وقول جميل بن معمَّر العُذري المعروف بجميل بُثَينة:

ومـاذَا عَـسَـى الـوَاشُـونَ أن يَـتَـحَـدَّثُـوا ... سِـوَى أنْ يَـقُـولُـوا إنَّـنِـي لَـكِ عَـاشِـقُ

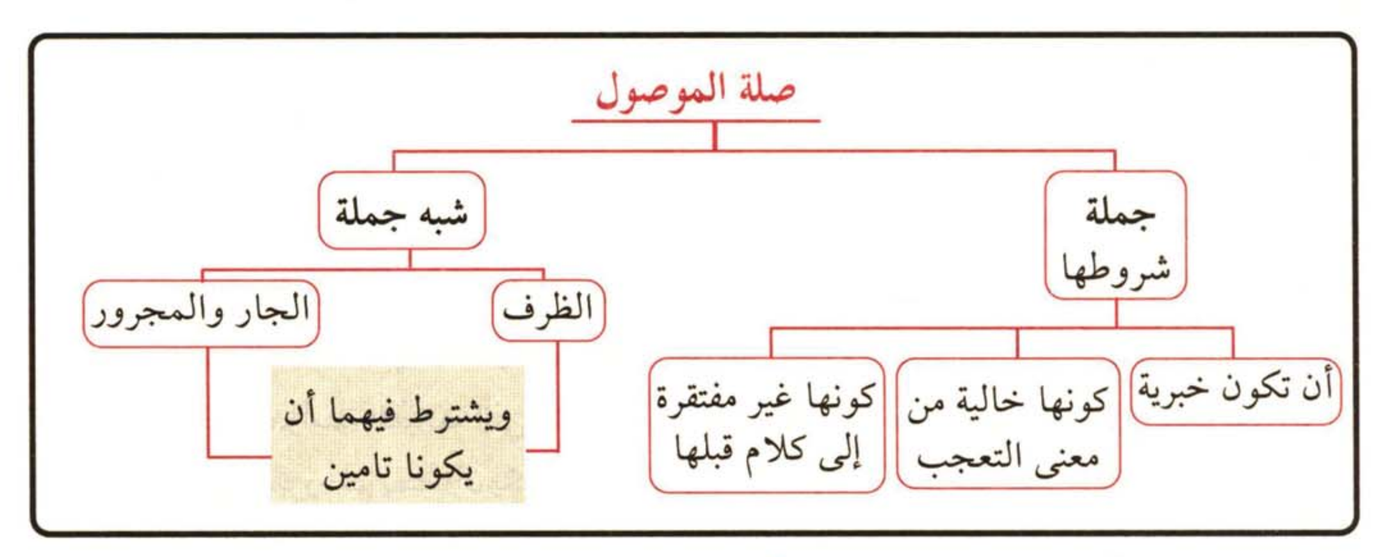
وزعم الكسائي أن جملة «لعلي أزورها» من لعلَّ واسمها وخبرها صلة التي، كما زعم أن «ما» في قول جميل: «وماذا» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة.

والجواب: أن صلة «التي» في البيت الأول محذوفة، والتقدير: قبل التي أقول فيها لعلي .... إلخ، أو الصلة هي جملة أزورها، وخبر لعلَّ محذوف. «وماذا» كلها في البيت الثاني اسم استفهام مبتدأ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً.

(٢) **اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟** فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعًا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها؛ فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأنَّ التعجب إنما يُتكلَّم به عند خفاء سببِ ما يُتعجَّب منه؛ فإن ظهر السبب بطل العجب، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصحَّ ربط أحدهما بالآخر.

ويؤيِّد هذا التفصيلَ قولُ الشارح فيما بعد: «فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه، وإن قلنا إنها خبرية» فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

ويشترطُ في الظَّرف والجارِّ والمجرور أنْ يكونا تامَّيْنِ، والمعنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الّذي عِنْدَكَ، والّذي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الذي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ، لم يَجُز الوَصْلُ بهما، فَلَا تقول: «جاء الذي بِكَ» ولا «جاء الذي اليَوْمَ».



٩٨ ـ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَوْنُها بِمُعْرَبِ الأفْعالِ قَلْ[١]

الألفُ واللّامُ لا توصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنِّف[2] في بعض كُتُبِه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعلِ، نحوُ: «الضارب» واسمَ المفعولِ، نحوُ: «المضروب»[3] والصفَةَ المشبهة، نحو: «الحَسَنُ الوَجْه» فخرج نحو: «القُرَشِيِّ»، و«الأفْضَلِ»[٤].

(١) «وصفة» الواو للاستئناف، صفة: خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة «صلة» مبتدأ مؤخر، وصلة مضاف، و«أل» مضاف إليه «وكونها» كون: مبتدأ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فالضمير المتصل به اسمه «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان، ومعرب مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونها» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) أي: ابن مالك. وعبارته في «شرح التسهيل» ١/ ٢٠٠، وعَنَيْتُ بالصفة المحضة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين.

(3) زاد الأشموني: أمثلة المبالغة، أي: صِيَغ المبالغة من اسم الفاعل كـ«فعّال»، و«فَعُول» ونحوها.

(٤) أما خروج نحو «القرشي»، فلأنه ليس وصفًا، وإنما هو مؤول بالوصف، فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحِّحوا وقوعَه نعتًا، وأما خروج نحو «الأفضل» فلعدَم مشابهته للفعل، وسنوضحه، وخرج أيضًا ما سُمِّي به من الصفات، كالصاحب والأبطح والأجدع.

وفي كون الألف واللَّام الداخلَتين على الصفة المشبَّهةِ موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرَّة منع ذلك[١].

وقد شذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «**وكونُها بمُعرَب الأفعال قَلْ**» ومنه قوله: [البسيط]

ش٣٠ـ ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ   وَلَا الأصيلِ وَلَا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ[٢]

---

(١) **للعلماء خلاف طويل في جواز وصل «أل» بالصفة المشبهة**؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لـ«أل»؛ فـ«أل» الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لا موصولة، والسرُّ في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدةُ الشبه بالفعل من حيثُ المعنى، وذلك لأن الفعل يدلُّ على الحدوث، والصفة المشبهة لا تدلَّ عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لـ«أل» أن يكون كل واحد منها دالًّا على الحدوث، ولو دلَّ أحدها على اللزوم لم يصحَّ أنْ يكونَ صلة لـ«أل»، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لأل؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل وإن خالفته في المعنى، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر كما يرفعها الفعل جميعًا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل؛ لأنه لم يشبه الفعل، لا من حيث المعنى ولا من حيثُ العمل؛ أما عدم مشابهته الفعلَ من حيثُ المعنى؛ فلأنه يدلُّ على الاشتراك مع الزيادة، والفعل يدلُّ على الحدوث، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل؛ فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز، ويرفع الاسم الظاهر، أما «أفعل» التفضيل، فلا يرفع باطِّراد إلا الضمير المستتر، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكُحل.

(٢) هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عُذْرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جريرٌ والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك؛ فما عَتَّم العذري أن قال:

فَحَيَّا الإلهُ أبا حَزرَةٍ   وأرغَمَ أنفَكَ يا أخطَلُ

وَجَدُّ الفَرَزدَقِ أَتعِسْ بِهِ   وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَندَلُ

و«أبو حزرة»: كنية جرير، و«أرغم أنفك» يدعو عليه بالذلِّ والمهانة حتى يلصق أنفه بالرَّغام، وهو التراب، و«الجَدُّ» الحظُّ والبخت، وفي قوله: «وجَدُّ الفرزدق أتعِسْ به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملةً إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثًا في باب المبتدأ والخبر، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يا أرغَمَ الله أنفاً أنْتَ حَامِلُهُ   يا ذا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنِّفُ ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختصُّ به، بل يجوز في الاختيار(١)، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، فمن الأول قولهُ: [الوافر]

ش٣١ ـ مِنَ القَوْمِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ(٢)

= اللغة: «الخنى» بزنة الفتى: هو الفُحش، و«الخَطَلُ» بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة: هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحُّش فيه «الحَكَم» بالتحريك: الذي يحكِّمه الخصمان كي يقضي بينهما ويفصل في خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و«الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقولُ: لستَ أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكمًا؟

الإعراب: «**ما**» نافية تعمل عمل ليس «**أنت**» اسمها «**بالحكم**» الباء زائدة، الحكم: خبر ما النافية «**الترضى**» أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جرٍّ «**ترضى**» فعل مضارع مبني للمجهول «**حكومته**» حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**ولا**» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «**الأصيل**» معطوف على الحكم «**ولا**» مثل السابق «**ذي**» معطوف على الحكم أيضًا، وذي مضاف، و«**الرأي**» مضاف إليه، «**والجدل**» معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله: «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملةً فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذي الخِرَق الطُّهَوي:

يَقُولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى رِبِّنا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ
فَيَستَخرِجُ اليَربُوعَ مِن نَافِقَائِهِ وَمِن جُحرِه بالشيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

(١) نقل السيوطي قوله، وهو: لأنه متمكن من أن يقول: المرضي.
قال السيوطي: ورُدَّ بأنه لو قاله لوقَعَ في محظورٍ أشدّ من جهة عدم تأنيث الوصف المُسنَد إلى المؤنث.
«البهجة المرضية» ص٨٤، وانظر «المساعد» ١/ ١٥٠.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرفُ قائلُها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزُه إلى قائله» اهـ. وروى البغدادي بيتًا يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزُه أيضًا إلى قائل، وهو:

بَلِ القَومُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ هُمُ أهلُ الحكُومَةِ مِن قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلَّت وخضعت وانقادت «معدٌّ» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو هاشم قومُ النبيُّ ﷺ منهم.

الإعراب: «**من القوم الرسول الله**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم . . . إلخ، والألف واللام في كلمة «**الرسول**» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جرٍّ، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه =

ومن الثاني قوله: [الرجز]

= «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «دانت» الآتي «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف، و«بني» مضاف إليه، وبني مضاف، و«معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوِه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة، وأصلها: «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعَجَبٍ في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فأَبَانِ

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

أَوَالِفًا مكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألفَ ياء، وقد قال الشاعر ـ وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده ـ:

وإنَّ الَّذي حَانَتْ بِفَلجٍ دِمَاؤُهُمْ   هُمُ القَومُ كلُّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ

أراد: «وإنْ الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله: «دماؤهم» وقوله فيما بعد: «هم القوم» وعليه خرَّجوا قولَ الله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] أي كالذين خاضوا.

وفي الآية تخريجان آخران، أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي: وخضتم كخوضهم. وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف. أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه ـ قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها فلم يُبقِ منها إلا حرفًا واحدًا، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوهُمُ أن ألجِمُوا ألا تَا   قَالُوا جميعًا كُلُّهُم: ألا فَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول: «ألا تركبون» فحذف ولم يُبقِ إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، أصله: «ألا فاركبوا».

وبعض العلماء يجعل الحروف التي تُفتتح بها بعض سور القرآن ـ نحو «ألم»، «حم»، «ص» ـ من هذا القبيل؛ فيقولون: ألم أصله: أنا الله أعلم، أو ما أَشبهَ ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: وهذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قيامًا من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصًا وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه، كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

ش٣٢ ـ مَنْ لَا يَزالُ شاكِراً عَلَى المَعَهْ فَـهْـوَ حَـرٍ بِـعَـيْـشَـةٍ ذاتِ سَـعَـهْ(١)

٩٩ ـ أيٌّ كما وَأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انْحَذَفْ(٢)

---

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد: الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر: اتساع ورفاهية ورَغَد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير، فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكرًا» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ، و«حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حر» الواقع خبرًا لـ«هو»، «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف، و«سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكّنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله: «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفًا، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت ـ في وصل أل بالظرف شذوذًا ـ قول الآخر:

وغَـيَّـرَنِـي مـا غَـالَ قَـيْـسًـا وَمَـالِـكًـا وَعَـمـرًا وَحُـجـرًا بـالـمُـشَـقَّـرِ أَلْـمَـعَـا

يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفًا، وهو شاذ، فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معًا» فزاد أل.

(٢) «أي» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفة، أعرب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي»، «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم «تضف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أي» «وصدر» الواو واو الحال، صدر: مبتدأ، وصدر مضاف، ووصل من «وصلها» مضاف إليه، ووصل مضاف، والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضف العائد على أي «انحذف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير: أي مثل ما ـ في كونها موصولاً صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ـ وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها ضميراً محذوفاً.

يعني أن «أيًّا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكَّر والمؤنَّث، مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً، نحو: «يُعْجِبُني أَيُّهُمْ هوَ قائِمٌ»(1).

ثم إن «أيًّا» لها أربعةُ أحوالٍ:

أحدها: أن تضافَ ويُذْكَرَ صَدْرُ صلتها، نحو: «يُعجبني أيُّهم هوَ قائِمٌ».

الثاني: ألَّا تُضافَ ولا يذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ قائمٌ».

الثالث: ألَّا تضافَ ويذكرَ صدرُ صلتها، نحو: «يُعْجِبُني أيٌّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثةِ تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُني أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا: «أيٌّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم».

الرابع: أن تضافَ ويحذفَ صدرُ الصلة، نحو: «يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تُبنَى على الضمّ، فتقول: «يُعْجبني أَيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] وقولُ الشاعر: [المتقارب]

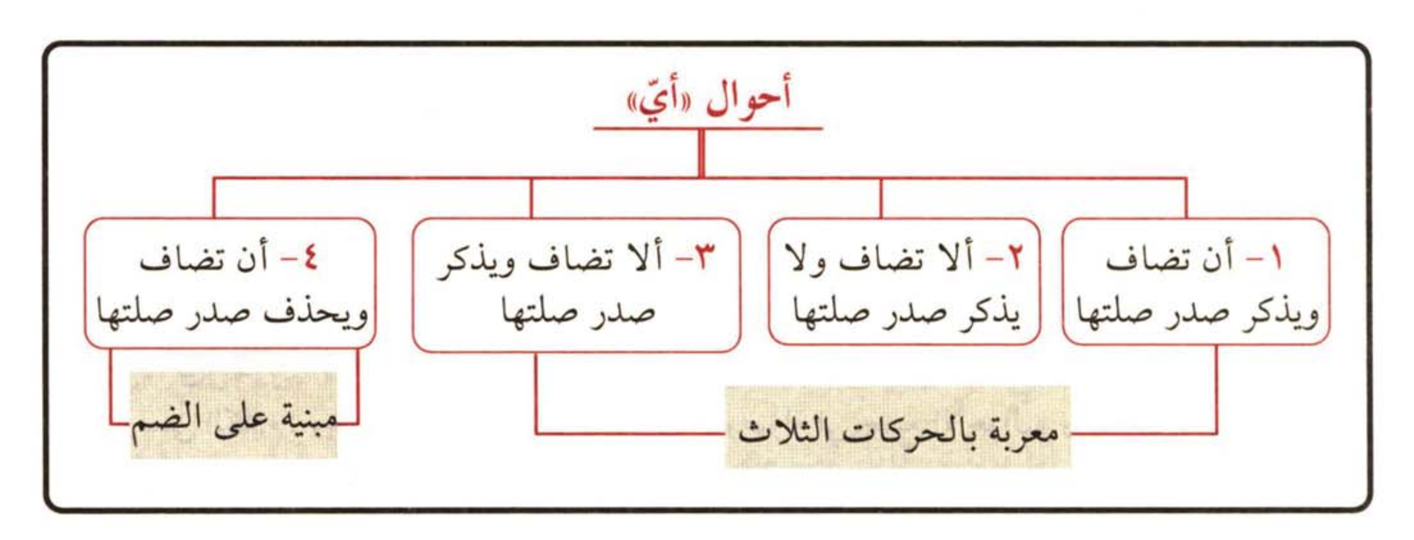
ش٣٣ ـ إذا ما لَقيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أَفْضَلُ(٢)

---

(1) وقد خالف ثعلبٌ في عدم موصوليتها. وقال أبو موسى [الحامضي]: إذا أُريد بها المؤنث لحقتها التاء، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها.
«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٦.

(٢) هذا البيت يُنسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرَّة بن عباد، وأنشده أبو عَمرٍو الشيباني في كتاب «الحروف»، وابن الأنباري في كتاب «الإنصاف»، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ـ وهو أحد من تُؤخذ عنهم اللغة من العرب ـ أنه أنشده» وذكر البيت.
الإعراب: «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**ما**» زائدة «**لقيت**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «**بني**» مفعول به للقي، وبني مضاف، و«**مالك**» مضاف إليه «**فسلم**» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**على**» حرف جر «**أيهم**» يُروى بضمٍّ أي وبجرِّه، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف، والضمير مضاف إليه «**أفضل**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «أي». =

وهذا مستفاد من قوله: «**وأُعْرِبت ما لم تُضَف. . .**» إلى آخر البيت، أي: وأُعربت «أيٌّ» إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة، فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثَةُ السابقَةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذُكِر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهي ما إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة، فإنها لا تعرب حينئذ[1].



= **الشاهد فيه**: قوله: «أيهم أفضل» حيث أتى بأي مبنيًّا على الضمِّ ـ على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة ـ لكونه مضافًا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، أحدهما: أن تكون مضافة لفظًا، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفًا، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها؛ فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ـ إلى أن أيًّا لا تجيء موصولة، بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في الأحوال كلها؛ أُضيفَتْ أو لم تُضَفْ، حُذِفَ صَدْرُ صلتها أو ذُكِرَ.

(1) خالف في ذلك ـ كما يذكر الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الخليل ويونس.
والتفصيل أن الخليل جعلها استفهامية محكية بقول مقدّر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم: أيهم أشدّ.
وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلهما عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب.
«شرح الأشموني» ١/ ٢٦٧، و«توضيح المقاصد» ١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وفي ... ذا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفي(١)

١٠١ ـ إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ ... فالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ(٢)

١٠٢ ـ إنْ صَلَحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ... والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثيرٌ مُنْجَلي(٣)

١٠٣ ـ في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ او وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجو يَهَبْ(٤)

---

(١) «وبعضهم» الواو للاستئناف، بعض: مبتدأ، وبعض مضاف، والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم «مطلقاً» حال من مفعول به لأعرب محذوف، والتقدير: وبعضهم أعرب أيًّا مطلقاً «وفي ذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «يقتفي» الآتي «الحذف» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أيًّا» مفعول به لقوله: «يقتفي» الآتي «غير» مبتدأ، وغير مضاف، و«أي» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى الكلام: وبعض النحاة حكم بإعراب أي الموصولة في جميع الأحوال، وغير أي يقتفي ويتبع أيًّا في جواز حذف صدر الصلة، إذا كانت الصلة طويلة.

(٢) «إن» شرطية «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، وتقديره: إن يستطل وصل فغير أي يقتفي أيًّا «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعة في جواب الشرط، والحذف: مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

(٣) «إن» شرطية «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند: ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، وعند مضاف، والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلي» خبر ثان، أو نعت للخبر.

(٤) «في عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطية «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، وسكّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جارة، ومجرورها محذوف، ومن: اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله=

يعني أن بعضَ العربِ[1] أعْربَ «أيًّا» مطلقاً، أي: وإنْ أُضيفَتْ وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها، فيقول: «يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيَّهُم قائمٌ، ومررت بأيِّهِمْ قائم» وقد قُرِئ: «ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشدُّ» [مريم: ٦٩] بالنصب[2]، وروي: فَسَلِّمْ على أَيِّهِمْ أَفْضَلُ [ش٣٣] بالجرّ.

وأشار بقوله: «**وفي ذا الحذف** . . . إلى آخره» إلى المواضع التي يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو إما أنْ يكونَ مرفوعاً أو غيرَه، فإن كان مرفوعاً، لم يُحذَفْ إلا إذا كانَ مبتدأً وخبرُه مفردٌ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] و﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، فلا تقول: «جاءني اللَّذانِ قامَ» ولا «اللذان ضُرِبَ»، لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثاني بالنيابة، بل يقال: «قاما، وضُرِبا» وأما المبتدأ، فيُحذف مع «أيٍّ» وإنْ لم تَطُلِ الصِّلَةُ[3]، كما تقدَّم من قولك: «يُعْجِبُني أيُّهُمْ قائم» ونحوه، ولا يُحذَفُ صدرُ الصِّلة مع غير «أيٍّ» إلا إذا طالَتِ الصِّلَةُ، نحو: «جاء الذي هو ضاربٌ زيداً» فيجوزُ حذفُ «هو» فتقول: «جاء الذي ضاربٌ زيداً» ومنه قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ سوءاً» التقديرُ: «بالذي هو قائل لك سوءاً» فإن لم تَطُلِ الصلة، **فالحذف قليل، وأجازَه الكوفيون قياساً**، نحو: «جاء الذي قائمٌ» التقدير: «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: «تماماً على الذي أحسَنُ» [الأنعام: ١٥٤][4] في قراءة الرفع، والتقدير: «هو أَحْسَنُ»[٥].

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، ومفعوله محذوف، وهو العائد، والتقدير: كمن نرجوه، والجملة لا محلَّ لها صلة «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسُكِّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) بعض النحاة لا بعض العرب كما عند الأشموني ١/ ٢٦٧، و«البهجة» ص٨٥، وهو أدقُّ!

(2) وقد قُرِئ شاذّاً بالنصب: (أيَّهم أشدُّ) وأُوِّلت قراءة الضمّ على الحكاية، أي: الذي يُقال فيه: أيُّهم أشدّ. حكاها سيبويه في الكتاب عن هارون الأعور. «الكتاب» ٢/ ٣٩٩.

(3) طول الصلة بزيادتها على المبتدأ والخبر من المعمولات كالجار والمجرور، والمفعول به.

(4) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. «البحر المحيط» ٤/ ٢٥٦، وفي هذه المطبوعة اسمُهُ «يحيى بن معمر» وهو خطأ، فاسمه بالياء على وزن الفعل. وما سيورده الشيخ عبد الحميد من قراءة ﴿(إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضةٌ فما فوقها)﴾ [البقرة: ٢٦] هي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرُب. «البحر المحيط» ١/ ٢٦٧.

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا، أي: سواء أكان الموصول أيًّا أم غيره، وسواء أطالت الصِّلَة أم لم تَطُلْ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيًّا =

وقد جوَّزوا في «لا سيَّما زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خَبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «لا سيَّ الذي هو زَيدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك: هو ـ وجوباً، فهذا مَوْضِعٌ حُذِفَ فيه صَدْرُ الصِّلَةِ معَ غير«أيٍّ» وجوباً ولم تَطُلِ الصِّلَةُ، وهو مَقيسٌ وليس بشاذ(١).

= مطلقًا، فإنْ كانَ الموصول غير أي، لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير «أي»، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يَعمَر: «تمامًا على الذي أحسنُ» قالوا: التقدير: على الذي هو أحسن، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السمَّاك: «إنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِيْ أن يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضةٌ فما فوقها» قالوا: التقدير: مثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها، ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَـنـوِ إلا الـذِي خَـيـرٌ فَـمَـا شَـقِـيَـتْ ... إلَّا نُـفُـوسُ الأُلَـى لِـلـشَّـرِّ نَـاوُونَـا

قالوا: التقدير: لا تنوِ إلا الذي هو خيرٌ. ومن ذلك قول الآخر:

مَنْ يُعْنَ بـالـحَـمْـدِ لَـمْ يَنطِقْ بِـمَـا سَـفَـهٌ ... وَلَا يَـحِـدْ عَـنْ سَـبـيـلِ الـمَـجْـدِ والـكَـرَمِ

قالوا: تقدير هذا البيت: من يُعنَ بالحمدِ لم ينطِقْ بالذي هو سَفَهٌ. ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

لـم أرَ مِـثْـلَ الـفِـتْـيَـانِ فـي غَـبَـنِ الـ ... أيَّـامِ يَـدرُونَ مَـا عَـواقِـبُـهـا

قالوا: ما موصولة، والتقدير: يدرون الذي هو عواقبها.

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهًا من الإعراب غير الذي ذكروه، فمن ذلك أن «ما» في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة، وبعوضةٌ: خبر مبتدأ محذوف، ومن ذلك أن «ما» في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر؛ والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون، وقد علِّق عنها لأنها مصدَّرة بالاستفهام، والكلام يطولُ إذا نحن تعرضنا لكلٍّ واحد من هذه الشواهد، فلنجتزئ لك هنا بالإشارة.

(١) الاسم الواقع بعد «لا سيَّما» إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَـومٍ صَـالِـحٍ لَـكَ مِـنـهُـمَـا ... ولَا سِـيَّـمَـا يـومٍ بِـدَارَةِ جُـلـجُـلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع، وهو أقلُّ من الجرِّ، والنصبُ، وهو أقلُّ الأوجه الثلاثة.

فأما الجرُّ، فتخريجه على وجهين: أحدهما: أنْ تكون «لا» نافية للجنس، و«سيّ» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ما» زائدة، وسيّ مضاف، و«يوم» مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود. **والوجه الثاني**: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و«سي» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و«يوم» بدل مِنْ «ما».

وأما الرفع، فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا و«سي» اسمها، و«ما»=

وأشار بقوله: «**وأَبَوا أن يُخْتَزَل إن صَلَحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْملِ**» إلى أنَّ شرطَ حذفِ صَدْرِ الصِّلةِ أَلَّا يكونَ ما بعده صالحاً لأنْ يكونَ صلَةً، كما إذا وقع بعده جملةٌ، نحو: «جاءَ الذي هو أبوهُ مُنْطَلِقٌ»، أو «هو ينطلق» أو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرور، تامَّان، نحو: «جاء الذي هو عِندَكَ» أو «هو في الدارِ»، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة، فلا تقول: «جاءَ الَّذي أبوه مُنْطَلِقٌ» تعني: «الذي هو أبوهُ مُنْطلق»؛ لأن الكلام يتمُّ دونه، فلا يُدْرَى أَحُذِفَ منه شيءٌ أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أيٍّ» وغيرِها، فلا تقول في « يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم»: « يعجبني أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يُعلَم الحذفُ.

ولا يختصُّ هذا الحكم بالضمير إذا كانَ مبتدأً، **بل الضابطُ أنَّه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ، لم يَجُزْ حذفُ العائدِ**، وذلك كما إذا كان في الصِّلَة ضميرٌ غيرُ ذلك الضمير المحذوفِ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول، نحو: « جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ»، فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ، فلا تقول: « جاء الذي ضَرَبتُ في دارِهِ» لأنه لا يُعلَمُ المحذوف.

= نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة «سي» إليها، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود. **والوجه الثاني**: أن تكون «لا» نافية للجنس أيضًا، و«سي» اسمها، و«ما» موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جرٍّ بإضافة «سي» إليه، و«يوم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول؛ وخبر «لا» محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب، فتخريجه على وجهين أيضًا: أحدهما: أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جرٍّ بإضافة «سي» إليها، و«يومًا» مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يومًا بدارة جلجل. **وثانيهما**: أن تكون «ما» أيضًا نكرة غير موصوفة، وهو مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة، و«يومًا» تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقعُ بعدَها معرفةً، كالمثال الذي ذكرناه، فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه، كما أجازه في النَّكرة، ومن جعل النَّصب على التمييز وقال: إن التمييز لا يكون إلا نكرة، منع النصب في المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزًا، ومَن جعل نصبه على التمييز وجوَّز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين، جوَّز نصب المعرفة بعد «سيَّما».

والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزًا، والتزام كون التمييز نكرة.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنِّفِ من الإيهام، فإنَّه لم يبيِّنْ أنه متى صلَح ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صِلَة لا يحذف، سواء أكان الضميرُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيًا أم غيرَها، بل ربما يُشعر ظاهرُ كلامه بأنَّ الحكم مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير «أيٍّ» من الموصولات؛ لأنَّ كلامَه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذفُ مع «أيٍّ» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكونَ صلة كما تقدَّم، نحو: «جاء الذي هو أبوهُ مُنطلقٌ، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ، ومرَرْتُ بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره»(1).

وأشار بقوله: «**والحذفُ عندَهم كثيرٌ مُنْجَلي** . . . إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حَذْفِهِ أن يكون: متصلاً منصوباً بفعل تامٍّ أو بوصف(2)، نحو: «جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ، والّذي أنا مُعْطيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوزُ حَذْفُ الهاءِ من «ضربته» فتقول: «جاءَ الَّذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] التقدير: «خَلَقْتُهُ»، وَ«بَعَثَه»(٣).

---

(1) لأنه لا يُعلَمُ: هل الجائي هو المضروبُ أم غيرُه؟

(2) وثمةَ شرطٌ آخرُ ذكره في «أوضح المسالك» ١/ ١٧٢ بقوله: غيرُ صلةِ الألف واللام.
وبيانُهُ: أنه يُشتَرَط في حذف العائد المتصل المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصفُ صلة الألف واللام، كقولك: جاء الضاربُهُ زيدٌ؛ لأنَّ اسمية «ال» خفيّة، ودليل هذه الاسمية لها عودُ الضمير عليها، فإذا حُذِفَ لم يَعُدْ ثمةَ دليلٌ على اسميَّتها.

(٣) لم يذكر الشارح شيئًا من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة استعماله في الفصيح، ومن ذلك قول عروةَ بن حِزام:

وَمَا هُوَ إِلّا أنْ أرَاهَا فُجَاءَةً ... فأُبهَتَ حَتَّى مَا أَكادُ أُجيبُ
وأُصْرَفَ عَنْ وَجهي الذي كُنتُ أَرْتَئي ... وأَنْسَى الذِي أعدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول: أصرفُ عن وجهي الذي كنت أرتئيه، وأنسى الذي أعددته، فحذف العائد المنصوب بأرتئي وبأعددت، وكل منهما فعل تام متصرف.

وكذلك يجوزُ حذفُ الهاء من «مُعْطيكَهُ»، فتقول: « الذي أنا مُعْطيكَ دِرْهَم» ومنه قولُه:

[البسيط]

ش٣٤ ـ ما الله موليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَـمـا لَـدَى غَـيْـرِهِ نَـفْـعٌ وَلاَ ضَـرَرُ[١]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معيَّن.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من: أولاه النعمة، إذا أعطاه إيَّاها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنَّة جاءتك من عنده من غير أن تستوجبَ عليه سبحانه شيئًا من ذلك، فاحمَدْ ربَّك عليه، واعلم أنَّه هو الذي ينفعُك ويضرُّك، وأنَّ غيرَه لا يملكُ لك شيئًا من نفعٍ أو ضُرٍّ.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولي: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، وهو المفعول الأول للمولى، وله مفعول ثانٍ محذوف، وهو العائد على الموصول، والتقدير: موليكه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فضل» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، احمد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون نون التوكيد، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها، وجاز تقديمه لأنه ظرف يُتوسَّع فيه، ولدى مضاف، وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف، والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخَّر «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «ضرر» معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهملة، و«لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، و«نفع» مبتدأ مؤخَّر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يُشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لـ«أل»، فإنْ كان الوصف صلة لـ«أل» كان الحذف شاذًّا، كما في قول الشاعر:

مَا الـمُـسـتَـفِـزُّ الـهَـوَى مَـحْـمـودَ عَـاقِـبَـةٍ   وَلَـوْ أُتِـيـحَ لَـهُ صَـفْـوٌ بِـلَا كَـدَرِ

كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، فحذف الضمير المنصوب مع أنَّ ناصبَه صلة لأل، ومثله قول الآخر:

فِي الـمُـعْـقِـبِ الـبَـغْـيَ أَهْـلَ الـبَـغْـيِ مَـا   يَـنْـهَـى امْـرَأً حَـازِمًـا أَنْ يَـسْـأَمَـا

أراد أنْ يقول: في المعقبه البغي، فلم يتسع له الكلامُ.

وإنما يمتنعُ حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائدًا على أل نفسها؛ لأنه هو الذي يدلُّ على اسمية أل؛ فإذا حُذف زال الدليل على ذلك.

تقديره: الذي الله موليكَهُ فَضْلٌ، فحُذِفَتِ الهاء.

وكلامُ المصنفِ يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ(1).

فإن كانَ الضميرُ منفصلاً(٢) لم يَجُزِ الحذفُ، نحو: «جاء الذي إيَّاهُ ضَرَبْتُ» فلا يجوزُ حذفُ «إيَّاه»(3). وكذلك يمتنع الحذفُ إنْ كانَ متَّصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ، وهو الحرف، نحو: «جاء الذي إنَّهُ مُنْطلِقٌ» فلا يجوزُ حذفُ الهاء(٤)، وكذلك يمتنعُ الحذفُ إذا كان منصوباً [متَّصلاً] بفعل ناقص، نحو: «جاء الذي كانَهُ زَيْدٌ».

---

(1) لأن عملَ الفعل أصلٌ، وعمل الوصف فرعٌ، والفرعُ ضعيفٌ.

(٢) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدَّمًا على عامله، كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصورًا عليه، كقولك: جاء الذي ما ضربت إلا إياه، والسِّرُّ في عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلِّم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء الذي إياه ضربت» كان المعنى: جاء الذي ضربتُه ولم أضربْ سواه، فإذا قلت: «جاء الذي ضربتُ» صار غيرَ دالٍّ على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك: «جاء الذي ما ضربتُ إلا إيَّاه» فإنه يدلُّ على أنك قد ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيرَه، فإذا قلت: «جاء الذي ما ضربت» دلَّ الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب، فانعكس المعنى بالنسبة للجائي، ولم يدلَّ شيء بالنظر لغير الجائي.

فأما المنفصل جوازًا فيجوزُ حذفُه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

مَا الله مُولِيكَ فَضلٌ فاحمَدَنْهُ بِهِ

فإنَّ التقدير يجوزُ أنْ يكونَ: «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون: «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (في مباحث الضمير) السرَّ في جواز الوجهين، ومما يدلُّ على جواز حذف الجائز الانفصال قولُ الله تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨] فإنه يجوز أنْ يكونَ التقدير: «بالذي آتاهموه ربهم» وأن يكون التقدير: «بالذي آتاهم إياه ربهم» والثاني أَوْلى؛ فيُحمل عليه تقدير الآية الكريمة، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فإنه يجوزُ أنْ يكونَ التقدير: «ومن الذي رزقناهموه» كما يجوزُ أنْ يكونَ التقدير: «ومن الذي رزقناهم إيَّاه».

(3) لأنه لا يُعلَمُ: هل الجائي هو المضروب أم غيرُه.

(٤) إنما قال الشارح: «فلا يجوزُ حذف الهاء» إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعًا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، هذا إذا قدَّرتَ أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم =

١٠٤ ـ كَذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضا ... كَأَنْتَ قاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[(١)]

١٠٥ ـ كَذا الّذي جُرَّ بما المَوْصولَ جَرْ ... كَـ«مُرَّ بِالّذي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ»[(٢)]

لمَّا فَرَغَ من الكلامِ على الضَّمير المرفوع والمنصوب، شَرَعَ في الكلام على المجرور، وهو إمَّا أنْ يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: «جاء الذي أنا ضارِبُهُ: الآنَ، أو غداً» فتقول: جاء الذي أنا ضارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ[(3)]، نحو: «جاء الذي أنا غُلَامُه، أو أنا

= تزعمون أنهم شركائي؟ على حد قول كُثيِّر:

وَقَد زَعَمتْ أنِّي تَغَيَّرتُ بَعدَها ... وَمَنْ ذَا الذِي يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ

فإنْ قدَّرتَ الأصل: «الذين كنتم تزعمونهم شركائي» لم يكن من هذا النوع.

(١) «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله: «خفض» الآتي «خفضا» خفض: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أي كقولك، أنت: مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف، وبعد مضاف، و«أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر، أي: بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى، يشير إلى قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ [طه: ٧٢] كما قال الشارح.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتي «جر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها صلة «كمر» الكاف جارة لقول محذوف، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، مر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالذي» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل ماض وفاعل، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله: «فهو بر» الفاء واقعة في جواب شرط محذوف، وهو: ضمير منفصل مبتدأ، بر: خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

(3) قال الصبان في «حاشيته» ١/ ٢٧٨: لأن الحذفَ إنما هو لكون المجرور منصوباً محلاً، وهو فيما ذكر غيرُ منصوبٍ محلاً.

مَضْروبُه، أو أنا ضارِبُه أَمْسِ» وأشار بقوله: «كأنْتَ قاضٍ» إلى قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] التقدير: «ما أنت قاضيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنِّفَ استغنى بالمثال عنْ أنْ يُقيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ، فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه، لَفْظاً ومعنى، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنْتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء، فتقول: «مَررتُ بالذي مَررْتَ» قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنْتَ مارٌّ» أي به، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٣٥ـ وَقَدْ كُنْتَ تُخْفي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْها بالَّذي أَنْتَ بائحُ[1]

---

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:

طَرِبتَ وهَاجَتْكَ الظِّباءُ السَّوانِحُ ... غَداةَ غَدَتْ مِنهَا سَنِيحٌ وبَارِحُ

تَغَالَتْ بِيَ الأشوَاقُ حَتَّى كأنَّمَا ... بِزَنْدَينِ في جَوفِي مِن الوَجدِ قَادِحُ

اللغة: «طربتُ» الطَّربُ: خفَّة تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همَّك وبعثت شوقك «الظباء» جمع ظبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحًا، إذا ضربه لتخرج منه النار «حِقْبة» بكسر فسكون، في الأصل تطلق على ثمانين عامًا، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به» أي: أعلنه وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جَرير بن عطية:

أَلَانَ وقَدْ نَزَعتَ إلى نُمَيرٍ ... فَهذَا حينَ صِرتَ لَهُم عَذَابَا

وقولُ الآخر:

ألا يَا هِندُ هِندَ بَني عُمَيرٍ ... أَرَثٌّ لَانَ وَصلُكِ أم جديدُ

وقول أشجع السلمي:

أَلَانَ استَرَحْنَا واستَرَاحَتْ رِكَابُنَا ... وأَمسَكَ مَن يُجدِي وَمَن كَانَ يَجتَدِي

وروى الأَعلَمُ بيت الشاهد هكذا:

تَعَزَّيتَ عَن ذِكرَى سُمَيَّةَ حِقبَةً ... فَبُحْ عَنكَ مِنهَا بالذي أَنْتَ بائحُ

وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر «كان» في محلِّ نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف، و«سمراء» مضاف إليه «حقبة» ظرف =

أي: أنت بائحٌ به.

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يَجُز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوزُ حَذْفُ «عليه» وكذلك: «مَرَرْتُ بالَّذي مَرَرْتَ بهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوزُ حَذْفُ «به» منه، لاختلاف معنى الحَرْفَين؛ لأنَّ الباءَ الداخلة على الموصولِ للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملانِ لم يَجُزِ الحذفُ أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذي فَرِحْتَ بِهِ» فلا يجوزُ حذفُ «به».

وهذا كلُّه هو المشارُ إليه بقوله: «**كذا الَّذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ**» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به[1]، نحو: «مَرَرْتُ بالّذي مَرَرْتَ فَهْوَ بر» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها[2].

= زمان متعلق بـ«تُخْفي» «**فبح**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**لان**» ظرف زمان متعلق بـ«بُحْ» «**بالذي**» جار ومجرور متعلق بـ«بُحْ» أيضًا «**أنت بائح**» مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًا بالباء، والعائد محذوف؛ وتقدير الكلام: فَبُحِ الآن بالذي أنتَ بائح به.

الشاهد فيه: قوله: «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذفَ العائد على الموصول من جملة الصلة لكونه مجرورًا بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول ـ وهو الباء ـ والعامل في الموصول متَّحدٌ مع العامل في العائد مادةً: الأول «بح» والثاني «بائح»، ومعنًى؛ لأنهما جميعًا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفًا لاسم وقد جُرَّ هذا الموصوف بحرف مثل الذي جرَّ العائد، ومنه قول كعب ابن زهير:

إنْ تُعْنَ نَفسُكَ بالأمر الذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَومٍ سَمَوا تَظفَرْ بِمَا ظَفِرُوا
لَا تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أبنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

ففي كلٍّ بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول: فإن الشاهد فيه قوله: «بالأمر الذي عُنِيَت»، فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجارَّ؛ لكون الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل الذي جرَّ ذلك العائد.

وأما البيت الثاني: فالشاهد فيه قوله: «إلى الأمر الذي ركنت»، فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور ثم حذف الجار؛ لكون الموصوف ـ وهو الأمر ـ مجرورًا بحرف جر مماثل للحرف الذي جُرَّ به ذلك العائد.

(٢) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول، وأن تتصل به.

أما تأخرها عنه؛ فلأنها كالجزء المتمِّم له، ومن شأن الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام، وعلى ذلك يجب ألا تتقدَّم على الموصول، لا هي ولا شيء من متعلقاتها، ولهذا قدَّر النحاة في قوله تعالى: =